

Distr.: General
26 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون

24 آب/أغسطس 2021

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 24 آب/أغسطس 2021

S-31/1 - تقوية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إن يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإن يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويذكر بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وبغيرهما من الصكوك ذات الصلة،

وإن يؤكد من جديد أن المسؤولية الأولى عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول،

وإن يسلّم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستند إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق وأن يهدف إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان،

وإن يؤكد مجدداً التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وبسلامة ووحدة أراضيها،

وإن يذكّر بالتزامات أفغانستان بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك التي

هي دولة طرف فيها،

وإن يذكّر أيضاً بالتقارير السنوية التي قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى

مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، ومن ضمنها تقريرها إلى المجلس في دورته السادسة والأربعين⁽¹⁾،

وإن يذكّر كذلك بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس

حقوق الإنسان بشأن الوضع في أفغانستان،

وإن يحيط علماً بالبيانات التي أدلى بها مؤخراً الأمين العام والمفوضة السامية، وبالبيانات المشتركة

التي أدلت بها الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن التقارير الواردة عن الانتهاكات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان في أفغانستان،



وإنَّ يشدد على أنه لا يمكن تحقيق إنهاء النزاع في أفغانستان بصورة مستدامة إلا بتسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة وواقعية تتوخى صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان والنهوض باحترامها،

وإنَّ يقرّ بدور الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظومة الأمم المتحدة وبجهودهم في تيسير عملية سلام ومصالحة شاملة في أفغانستان،

وإنَّ يعرب عن بالغ القلق إزاء ما ورد من تقارير تفيد بارتكاب انتهاكات وتجاوزات تطل حقوق الإنسان وانتهاكات تطل القانون الدولي الإنساني في البلد،

وإنَّ يشدد على الحاجة إلى تهيئة بيئة آمنة وممكنة للمجتمع المدني والصحفيين والفاعلين في ميدان الإغاثة الإنسانية وعمال قطاع الصحة، لكي يقوموا بعملهم،

وإنَّ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التشريد في أفغانستان الذي دفع بالعديد من المدنيين الأفغان والأشخاص من جنسيات أخرى إلى اللجوء إلى بلدان مجاورة وبلدان أخرى، وإنَّ يقدّر ما أبداه جيران أفغانستان من كرم ضيافة، وإنَّ يحث المجتمع الدولي على مساعدة أكبر البلدان المضيفة للاجئين في معالجة مشكلة اللاجئين على أساس مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤولية، ولا سيما بالنظر إلى جائحة مرض الفيروس التاجي (الكوفيد-19)، بوسائل منها التطعيم العاجل لجميع اللاجئين المؤهلين،

وإنَّ يذكّر بأن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة مرتبطة بأمور منها النزاع الذي طال أمده في أفغانستان،

وإنَّ يؤكد مجدداً على أهمية اقتران مكافحة الإرهاب بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في أفغانستان، وعلى أهمية ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد أو مهاجمته، وأنه لا يوجد جماعة أفغانية ولا فرد من الأفغان يدعم إرهابيين ينشطون في أراضي أي بلد آخر،

وإنَّ يسلم بأن للإرهاب عواقب مدمرة على تمتع الضحايا وأسرهم، ولا سيما النساء والفتيات، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإنَّ يعرب عن أساه لمعاناة شعب أفغانستان، وإنَّ يؤكد من جديد تضامنه العميق معه، مع تشديده في الوقت نفسه على أهمية تقديم الدعم والمساعدة الملتمين له،

وإنَّ يكرر تأكيد التزامه الثابت بحقوق النساء والفتيات في أفغانستان، وفقاً لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ودستور أفغانستان، وبتعزيز وحماية تمتع المرأة بالقدرة الكاملة على ممارسة تمتعها بحقوق الإنسان في أفغانستان على قدم المساواة مع الرجل،

وإنَّ يسلم بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا بعملية سياسية جامعة وشاملة يقودها الأفغان ويمسك بزمامها الأفغان، وبمشاركة تامة ومجدية من جميع الأفغان، بمن فيهم الأشخاص من الطوائف العرقية والدينية والنساء، يكون الهدف منها تحقيق وقف دائم وشامل لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة لأجل إنهاء النزاع في أفغانستان،

وإنَّ يسلم أيضاً بأن مساهلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق النزاع من العناصر المحورية للمصالحة والاستقرار داخل الدولة، ولأيّ سبيل انتصاف فعال يتاح لضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإنَّ يقرّ كذلك بأن وجود نظام قضائي وطني عادل وفعال، يتبع الممارسات الدولية الفضلى، من أهم عوامل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإنَّ يدرك أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والديمقراطية، والمساءلة من جانب الدول وفقاً لحقوق الإنسان العالمية ولنظمها الدستورية والقانونية،

وإنَّ يرى أن باستطاعة المجتمع الدولي، من خلال المحافل المناسبة، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، أن يؤدي دوراً هاماً ومفيداً عبر تسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات

وتجاوزات حقوق الإنسان في أفغانستان لأجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساعدة على إحقاق العدل، والحد من خطر زيادة تصعيد العنف،

1- يعرب عن بالغ القلق إزاء جميع الانتهاكات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان والانتهاكات التي طالت القانون الدولي الإنساني في أفغانستان؛

2- يدعو إلى إبداء الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع الأفراد في أفغانستان، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص من الأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الأقليات؛

3- يحث بشدة جميع أطراف النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، ويحثها على احترام الحق في حرية التنقل وحرية مغادرة البلد؛

4- يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ويحث جميع الأطراف على وقف العنف والامتناع عن أي عمل يقوّض تمتع جميع الأفراد في أفغانستان بحقوقهم وبحرياتهم الأساسية أو ينتهك القانون الدولي الإنساني؛

5- يؤكد من جديد دعمه للجهود الجارية التي تتوخى تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة ومصالحة وطنية في أفغانستان، ويدعو إلى عملية سلام ومصالحة شاملة ومجدية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والأشخاص من الأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات، مبنية على ما أُحرز من تقدم في السنوات العشرين الماضية؛

6- يحث المجتمع الدولي على الاستمرار في التواصل مع أفغانستان شاملة وتمثل الجميع ومع شعبها على المسارات السياسية والإنسانية ومسارات حقوق الإنسان والتنمية، ويدعو جميع الأطراف في النزاع إلى السماح لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولغيرها من الجهات الفاعلة في ميدان الإغاثة الإنسانية التي تقدم المساعدات، حتى عبر خطوط النزاع، بوصول الإغاثة الإنسانية العاجلة والأمنة والسلسلة، لأجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجها؛

7- يحث أيضاً المجتمع الدولي، ومن ضمنه الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، على تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة والكافية إلى أفغانستان وإلى أكبر البلدان المضيفة للاجئين، حتى فيما يتعلق بتخصيص كميات من لقاحات الكوفيد-19 بغية تسريع تلقيح اللاجئين الأفغان انقضاء للمرض؛

8- يشدد على ضرورة إجراء تحقيقات شفافة وسريعة فيما ورد من تقارير عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، وعلى محاسبة المسؤولين عنها؛

9- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إحاطة شفوية بمستجدات حالة حقوق الإنسان في أفغانستان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين، وأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين تقريراً كتابياً مستفيضاً يركز على أمور منها مساءلة جميع من ارتكب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق النزاع، تليه جلسة تحاور؛

10- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

24 آب/أغسطس 2021

[اعتُمد بدون تصويت.]